الموسم

مجلة فصلية مصورة تعنى بالآثار والتراث

مجلة الموسم (العدد 14) – 1993 – 1413

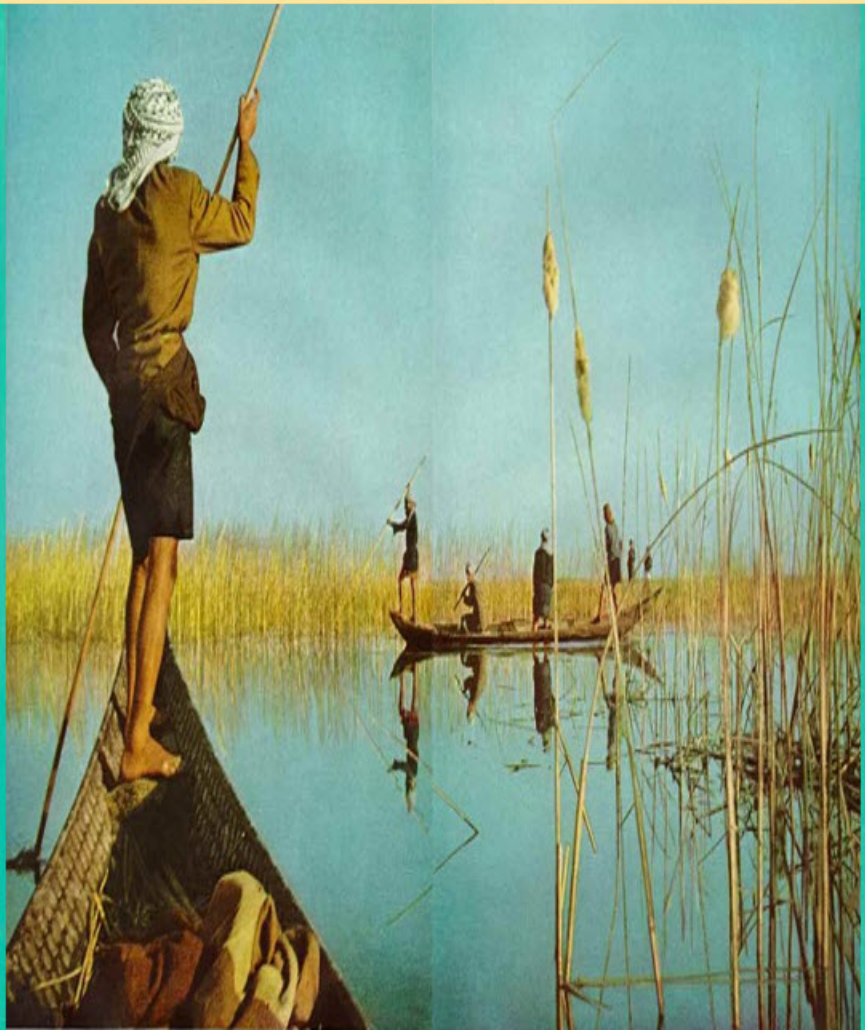

مجلة فصلية محكمة تعنى بالآثار والتراث

صاحبها ورئيس تحريرها

محمد سعيد الطريحي

Shiabooks.net

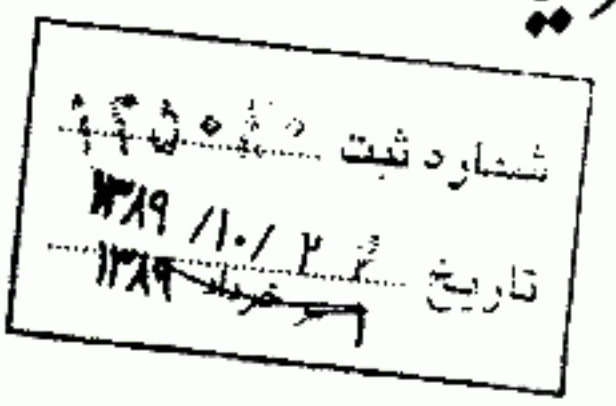

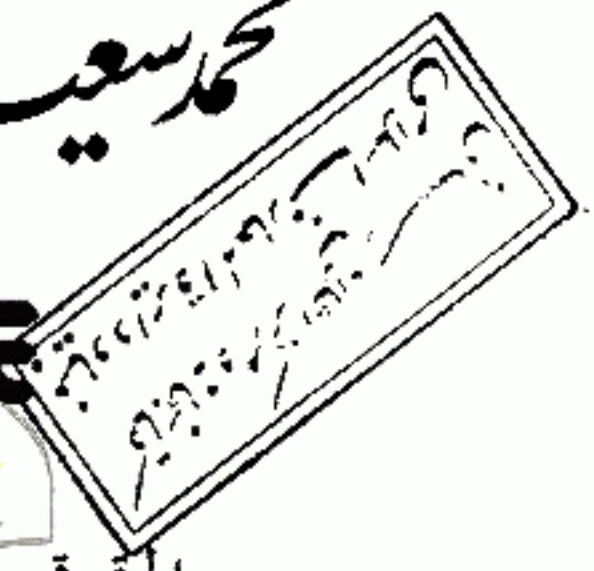

جميع الحقوق محفوظة ومسجلة

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

ترسل جميع المراسلات والطلبات بإسم صاحب المجلة الى :

المركز الوثائقي لتراث اهل البيت عليهم السلام

اكاديمية الكوفة

هولندا

AL KUFA HOUSE POST BUS 1113
3260 AC OUD - BEIJRLAND
HOLLAND

الاشتراك السنوي للأفراد ٥٠ $ وللمؤسسات ١٠٠ $.

ما يتوخاه شيعة العراق لمستقبل بلادهم السياسي

● عز الدين سليم

قامت الحكومة العراقية الحديثة التي تشكلت بعد الثورة الشعبية الظافرة عام ١٩٢٠ م على أطلال الإدارة المحلية العثمانية التي تدير الولايات العراقية الثلاث التي يتكون منها العراق إدارياً يومذاك . .

وقد ورثت الحكومة العراقية الاقليمية الحديثة رؤية سلبية عن الشيعة في العراق ، كانت تعاملت من خلالها الحكومة العثمانية ـ التي تتبنى المذهب الحنفي رسمياً ـ مع الشيعة . .

وقد دفع الشيعة في العراق ضريبتين في أيام الحكم العثماني : ضريبة كونهم شيعة ، وان الدولة العثمانية قد دخلت في حروب طويلة ودامية مع دولة الصفويين الشيعة أيام اسماعيل الصفوي وولده طهماسب وسن تلاهما ، وكان الشيعة العراقيون يذوقون الأمرين أثناء تلك الحروب الطائفية كلما حقق العثمانيون نصراً على الصفويين في معاركهم التي تمتد الى بغداد مراراً ، والضريبة الثانية : ان الشيعة العراقيين قد تحملوا أعباء الحقد القومي الذي نشره العثمانيون بعد تمسكهم بالقومية التركية تأثراً بالموجة القومية التي اجتاحت أوربا في القرن الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي ، حيث أن عموم شيعة العراق عرب أقحاح ، فلا بد أن يكون نصيبهم من الحقد العنصري كبيراً بسبب امتدادهم الواسع في البلاد ، وبسبب كونهم حماة للغة العربية وعلومها وآدابها لوجود الحوزات العلمية المباركة في النجف وكربلاء والكاظمية وغيرهما ، ولذا كانت سياسة التتريك العثمانية ذات وطأ ثقيل على شيعة العراق ، «وهذا لا يعني أن غير الشيعة في منأى عن أضرار هذه السياسة الشوفينية البغيضة» .

وجاء الحكم الأهلي المدعوم بالنفوذ البريطاني بعد ثورة ١٩٢٠ م ليكون امتداداً للسياسة التركية في روحها العامة ، فقد اعتمد البريطانيون أساسا على عناصر تعاونت معهم قبل الاحتلال للعراق ، وبعده ، وكانت هذه العناصر تحتل مواقع رسمية في الدولة العثمانية قبل الاحتلال من أمثال عبد الرحمن النقيب ونوري السعيد وغيرهما ، وكل هذه العناصر كانت من العناصر المنتمية الى الأقلية في البلد . . بينما لا نجد في تاريخ العراق أيام الحرب العالمية الأولى وقبلها حالة من هذا القبيل عند الشيعة في تعامل مزدوج مع بريطانيا والدولة العثمانية . . رغم مواقف الأخيرة المخزية من الشيعة .

على أن العكس هو الذي جرى ، فقد وقف علماء الشيعة وعشائرهم موقفاً متميزاً ضد الغزو البريطاني لبلادهم أيام الحرب العالمية الاولى وفي ثورة النجف عام ١٩١٨ م . وفي الثورة الشعبية العارمة التي حدثت عام ١٩٢٠ م مما كبد الغزاة خسائر فادحة في الأرواح والمعدات والأموال .

وحين شكل البريطانيون الدولة العراقية الحديثة ، كانت مرارة الأسى تقضّ مضاجعهم ، وكانت لندن تعاني من عبء الخسائر التي سببها الشيعة لهم ، وبينما تسابق الآخرون على العمل ضمن المشروع البريطاني بشأن الحكم في العراق ، كان علماء الشيعة قد حرموا العمل في حكومة يشكلها الاحتلال البريطاني . . «ومن يقرأ وثائق هذه المرحلة في تاريخ العراق السياسي يجد الكثير من الشواهد على ذلك» .

وهكذا أقيم بناء الدولة العراقية المعاصرة على أكتاف عملاء الانكليز الذين عملوا زمناً ضمن جهاز الإدارة العثمانية ، وحملوا روحه وقد تعامل هذا «التأسيس» مع الشيعة كمواطنين من الدرجة الثانية وأرست قواعد الحكم على أسس طائفية غير معلنة ، بحيث تتجلى الطائفية خلف تركيبة الجيش ، والوزارة والشهادات العلمية العليا ، والأوقاف والمناهج الدراسية وما الى ذلك .

ولا تزال هذه الروح التي ورثها البريطانيون من الدولة العثمانية وعززها في خططهم مواقف العلماء المجاهدين من الشيعة والجماهير المؤمنة التي رفضت الاحتلال ، والكفر والتغريب .

ورغم مرور نيف وسبعين عاماً على تشكيل الدولة العراقية الحديثة ورغم التغيير في شكل الحكومة من ملكية الى جمهورية ، ومن برلمانية الى عسكرية ، ورغم التحولات السياسية والفكرية المتعددة ، والادعاءات العريضة من التقدمية والديمقراطية والاشتراكية والحرية وما الى ذلك فان الروح السارية في الحكم العراقي ، وفي مسيرة الدولة لا تزال هي هي لم تتغير وأن أطر الحكم التي أرساها الاحتلال الأجنبي لا تزال ثابتة لم تتبدل .

وقد نفذ الحزب العشائري الحاكم في العراق سياسة طائفية ليس لها نظير تجاه الشيعة سواء على مستوى العمل على طمس الهوية الثقافية ، والعبادات ، والأعراف المذهبية أو على مستوى العمل على تغيير البنية السكانية ، وتدمير البناء الاجتماعي ، وقد سلك لأجل ذلك مختلف الوسائل القمعية الدنيئة ، ومختلف وسائل العدوان ، وأساليب التدمير ، فقد حارب المرجعيات الدينية وعلماء المذاهب ، والحوزات العلمية ، وشن عدوانه على وسائل النشر والثقافة الاسلامية الشيعية ، وأغلق المدارس ذات الصلة بهذه الطائفة ، واستعمل أشرس الأساليب لتصفية التنظيمات الثقافية والاجتماعية والسياسية الشيعية ، ونفى مئات الآلاف خارج البلاد تحت حجج مختلفة ، وقد نفذ حكم الإعدام بعشرات الآلاف ، وتفنن بأساليب التصفية للمعارضة الشيعية من خلال الاغتيال أو السم أو الاعدام ، كما امتلأت سجونه ، ولا تزال بمئات الآلاف من الرجال ، والنساء ، وقد نفذ سياسة القتل الجماعي للشيعة أيام الانتفاضة الشعبانية المباركة خصوصاً في النجف الأشرف وكربلاء المقدسة والبصرة وبعض مدن الفرات الأوسط ، ولا يزال نزيف الدم لم يتوقف حتى هذه الساعة وأبرز دليل على ذلك ما يجري في أهوار جنوب العراق من مجازر وعدوان وحصار اقتصادي يفرضه النظام الذليل على الشيعة في الجنوب الصامد . .

وإزاء هذه الحالة ، فقد صار من الوضوح بمكان أن الحالة المأساوية التي يعيشها الأكثرية السكانية من الشيعة والأكراد لا يمكن معالجتها إلاّ بتغيير البنية الأساسية لهيكلية الحكم القائم في العراق وتبديل النسيج الذي صُمم الحكم على أساسه .

وعملية التغيير لنسيج الحكم في العراق يواجه عدداً من الاجتهادات والتصورات التي تطرح اليوم لتكون البديل المتوخىٰ للحكم القائم :

١ ـ النظرية الاسلامية لتغيير النظام : وتعتمد هذه النظرية على تصورات الإسلام الحنيف للحكم وإجراء العدالة وتكريس كرامة الانسان وإشاعة الأخوة بين المسلمين ورعاية حق المواطنة لغير المسلمين ، ويكون المشرع الأعلى في النظرية الاسلامية هو الله عز وجل ومصدر هذا التشريع كتاب الله تعالى وسنة الرسول صلى الله عليه وآله ، ولا فرق في النظام الاسلامي بين مذهب ومذهب ولون ولون وطبقة وطبقة ، ولغة وأخرى ويتولىٰ الفقهاء دور الإشراف على مسيرة تنفيذ الأحكام والحدود الالهية بالنظر للحاجة للتخصص والكفاءة في استيعاب مشاكل الأمة والتجربة في ضوء قواعد الفقه الاسلامي الأصيل .

وتصور الاسلاميين العراقيين لهذه المعالجة الجذرية لوضع الحكم والدولة في العراق يمكننا أن نجده فيما سطره يراع المرجع الشهيد السيد محمد باقر الصدر رضوان الله تعالى عليه وأمثاله من علماء العراق ومفكريه .

٢ ـ تبني النظام الديمقراطي للحكم : ويتبنى هذه المعالجة قطاع من السياسيين والمثقفين العراقيين ممن أعيتهم تجربة الحكم العراقي منذ بداية العشرينات حتى اليوم إذ يرون أن المشاركة الديمقراطية وتبني الانتخابات النيابية الحرة في البلاد واعتماد رأي الأمة في صياغة طريق الحكم وفي بلورة حياة دستورية مستقرة في البلاد ، هو الذي يعالج مشكلة الحكم في العراق ، ويخلق البديل السياسي المناسب باختيار من الأمة ورضاها وبناء على ذلك ، فان هذه الطريقة في نظر أصحابها ستخلص العراق من شرور الفاشية والطائفية ، وحكم الأقلية وما يتبعها من مشاكل سياسية واجتماعية وثقافية . .

وعلى أساس هذا البديل المتصور للعراق ، فان النظام الديمقراطي ـ في تصور متبنيه ـ سيحقق مصالح الشيعة والسنة ، والعرب والأكراد والتركمان والصابئة واليزيدية والآثوريين وغيرهم . .

٣ ـ الحلّ الفدرالي : ويتجه بعض السياسيين الى أن الطريقة الفدرالية في إدارة البلاد أنسب من غيرها لضمان حقوق القوميات والمذاهب في العراق ، ويفترض هذا الحل في بعض صوره أن يتكون العراق من خمس ولايات كبرى هي : كردستان «حيث يقطن الأكراد» والولاية الغربية «وتشمل الموصل والرمادي وتكريت» ، والولاية الوسطى ، وتشمل المدن الوسطى المعروفة ، والولاية الجنوبية وتشمل البصرة والعمارة والناصرية ، وولاية العاصمة (بغداد) وتشمل بغداد وما حولها ، وهي مشتركة لجميع المذاهب والقوميات من الناحية الواقعية ، وتكون لهذه الولايات حكومات محلية ، ومجالس محلية وتخصص لكل ولاية ميزانية لمعالجة مشاكلها ، وتحقيق مصالح الناس وتراعىٰ في كل ولاية طبائع الناس وأذواقهم في الاعلام المحلي والمناهج الدراسية وما الى ذلك ، على أن تكون هناك حكومة مركزية وطنية

عامة ومركزها بغداد تدير الشؤون العامة ، وتشرف على الجيش والسياسة الخارجية ، وتحافظ على السمات الوطنية العامة للبلاد ، والفدرالية طريقة في الحكم ، تعارفت عليها الأمم والشعوب في كثير من البلدان في العصر الراهن ، كما تشبه نظام الولايات الاسلامي في بعض العصور والأدوار ، ويرى أصحاب الطريقة الفدرالية في إدارة شؤون العراق أن هذه الطريقة هي الأسلم لتجنب شرور العنصرية والطائفية والاستئثار بالسلطة وما يترتب عليها من هموم وآلام ومحن ، كما هي كفيلة بتغيير نسيج الحكم القائم في العراق منذ سبعين عاماً . .

ان شيعة العراق ، وخصوصاً السياسيون منهم والمثقفون والعلماء مطالبون في هذه المرحلة أن يطرحوا مطالب الشيعة السياسية المشروعة أمام الرأي العام وفي المحافل المختلفة .

مع ملاحظة الحقائق والواقعيات التالية :

١ ـ الحرص على وحدة التراب العراقي ووحدة الأمة فيه .

٢ ـ الإصرار على نبذ التمييز الطائفي والعنصري بأي شكل من الأشكال .

٣ ـ مراعاة الظرف الداخلي للعراق ، وتراكمات السنوات السبعين العجاف وما خلفت ، مع مراعاة التأثيرات الاقليمية والدولية الكبيرة على مسيرة الأحداث في العراق الجريح .

هذا ومن الجدير ذكره أن عدم معالجة الوضع السياسي القائم في العراق من خلال بديل مناسب تقبله الأمة سينذر بخطر عظيم لعل من أبرز معالمه إثارة الطائفية المقيتة وما تجره من محنة دامية لهذا البلد الممتحن .